

Distr.: General
21 November 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة السادسة والستون



الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة السادسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد يوهانا (نائب الرئيس) (نيجيريا)

المحتويات

مناقشة عامة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيعة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر إلى: Chief, Official Records Editing
Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.



الإعدادات للدورة السابعة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ والدورة السادسة لمؤتمر الأطراف الذي هو بمثابة اجتماع تعقده أطراف بروتوكول كيوتو (مؤتمر كانكون لتغير المناخ) كانت موضعاً للترحيب، ولو أنه لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله من أجل الإعدادات للدورة السابعة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ والدورة السابعة لمؤتمر الأطراف الذي هو بمثابة اجتماع الأطراف بروتوكول كيوتو (مؤتمر دوربان لتغير المناخ). وعلى سبيل المثال فإن هناك حاجة إلى استئناف المفاوضات من أجل وضع اتفاق كانكون موضع التنفيذ بشكل كامل.

٤ - واستطردت قائلة إن جورجيا قد اتخذت بالفعل خطوات لمكافحة تغير المناخ وتوفير مسارات لنظام اقتصادي أخضر. وعلى سبيل المثال فإن وحدات الطاقة المائية تمثل نسبة من مشاريع توليد الكهرباء فيها تزيد عن ٨٥ في المائة وهي ملتزمة بالتحوّل إلى نسبة ١٠٠ في المائة من استهلاك الطاقة الكهربائية النظيفة خلال السنوات القليلة المقبلة. وإضافة إلى هذا فإنه يجري العمل على خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وذلك من خلال مشاريع مختلفة لتحقيق الكفاءة في استخدام الطاقة واستخدام مركبات كهربائية.

٥ - وذكرت أن حكومتها قد ركزت على إيجاد بيئة استثمارية مواتية تستند إلى الكفاءة والشفافية وحكم القانون. ونتيجة لهذا فإن "منظمة الشفافية الدولية" قد منحت جورجيا مركزاً ريادياً بالنسبة للمفهوم العام لخفض مستويات الفساد، كما أنها صنّفت من جانب البنك الدولي كواحد من أسهل الأماكن لممارسة الأعمال التجارية.

٦ - وقالت إن جورجيا لا تزال ملتزمة بالأهداف الإنمائية للألفية. وقد تحققت خطوات هامة في محاربة الفقر وتوفير التعليم والعمالة والمأوى؛ وتحسين الصحة الإنجابية

نظراً لغياب السيد مؤمن (بنغلاديش)، تولّى السيد يوهانا (نيجيريا)؛ نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

مناقشة عامة (تابع)

١ - السيد بوديني (سان مارينو): قال إنه يجب أن تخصّص الدول الأعضاء مواردها بطريقة تتسم بالكفاءة وأن تركز على ترايد نسبة البطالة. وهناك حاجة إلى استراتيجية عالمية لإيجاد وظائف جديدة، وخاصة بالنسبة للشباب.

٢ - وإضافة إلى هذا فإنه يجب أن تُبذل جهود للحد من تأثير النظم المالية على كل مستوى وذلك بالنظر إلى أن ارتفاع مستويات الديون المدمجة هناك إمكانية لحدوث تضخم عالمي مفاجئ يؤدي، ما لم تتم السيطرة عليه، إلى إشاعة الفوضى الاقتصادية. وأخيراً فإنه يجب السيطرة على المضاربة العالمية بالنسبة لل عملات والصكوك المالية وأسعار السلع الأساسية بحيث تتمكن الحكومات من التخطيط للمستقبل في بيئة اقتصادية أكثر استقراراً. واختتم كلمته قائلاً إن اللجنة هي محفل يمكن بالنسبة له إيجاد شعور جماعي بالواجب بغية التغلب على الأزمة الاقتصادية والمالية الراهنة.

٣ - السيدة أغلادز (جورجيا): قالت إن حكومتها مصممة على أن تسهم في أن يحقق مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة، الذي سيعقد في ريو في عام ٢٠١٢، نتائج طيبة وفي تحقيق أهداف النمو المعتمد على الذكاء والشمولية والاستدامة. وأضافت قائلة إن نتائج الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ والدورة السادسة لمؤتمر الأطراف الذي هو بمثابة اجتماع للأطراف في بروتوكول كيوتو (مؤتمر كانكون المعني بتغير المناخ) كانت موضعاً للترحيب، غير أنه لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله من أجل

استثنائية وإنه على الرغم من أن سري لانكا تعتبر بلداً صغيراً نسبياً وتوجد فيه كثافة سكانية فإن الحكومة قد خصصت نسبة ٢٢ في المائة من الأرض كي تكون دائماً تحت غطاء الغابات، وسوف تزيد هذه النسبة إلى ٣٠ في المائة مستقبلاً.

٩ - واستطرد قائلاً إنه ينبغي أن يكون أي إجراء يتعلّق بالاقتصاد الأخضر مستنداً إلى مبادئ إعلان ريو المتعلّق بالبيئة والتنمية وإلى خطة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ). ولا يزال التزام سري لانكا بالركائز الأساسية الثلاث المتعلقة بالتنمية المستدامة قوياً بدرجة كبيرة، وهي تناشد المجتمع الدولي أن يحترم الالتزامات السابقة، وخاصة من خلال تقديم المساعدة المالية ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات. وعندما تتم إزالة النظم التجارية غير العادلة والعوائق التجارية والدعم الزراعي سوف تشهد اقتصادات البلدان النامية، دون شك، توسعاً بما من شأنه أن يؤدي إلى تكوين ثروات للملايين. وزيادة الارتباط المباشر بين الاقتصادات الريفية والاقتصاد العالمي الأوسع نطاقاً سيكون من شأنه تشجيع العمالة والاستثمار الخاص. وبعد أن شهدت سري لانكا نزاعاً استمر لمدة ثلاثة عقود تقريباً فإنها تسير في مسار التنمية السريعة. وقد زادت بدرجة كبيرة إمكانية الحصول على الطاقة الكهربائية في المناطق الريفية وعلى مياه الشرب، كما أن نصيب الفرد من الدخل قد تضاعف على مدى السنوات الخمس الماضية.

١٠ - السيد الحبيب (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن التكهّنات المالية الزائدة والتنظيم غير الملائم للجهات التي لها أنشطة مالية قد أدّت إلى حدوث اضطرابات اقتصادية تعاني منها بأكبر درجة البلدان الفقيرة. وأضاف قائلاً إن حكومته تؤكد من جديد دعوتها إلى إقامة نظام اقتصادي عالمي يكون متسماً بالشمولية والشفافية والديمقراطية مع المؤسسات العاملة ذات الجدارة التي تركز على حماية استقرار الاقتصاد العالمي ورخائه وليس على حماية مصالح الفئة القليلة الشبهة.

وصحة الأطفال؛ وإصلاح نظام المعاشات التقاعدية، وتوسيع نطاق شبكة الأمان الاجتماعي لأصحاب المعاشات والفئات الأخرى الضعيفة اجتماعياً. واحتتمت حديثها قائلة إنه في حين أن عدد الأشخاص الذين يعيشون عند مستوى أدنى من مستوى خط الفقر قد انخفض بدرجة كبيرة فإنه لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله من هذه الناحية.

٧ - السيد كوهونا (سري لانكا): حذّر من أن الارتفاع الشديد في أسعار الأغذية والسلع الأساسية، وعدم إمكان التنبؤ بأسعار الوقود وآثار تغيّر المناخ، قد تُضعف من قدرة البلدان النامية على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وإضافة إلى هذا فإنه بالنظر إلى أن الكوارث الطبيعية التي حدثت مؤخراً قد شكّلت تحديات خطيرة أمام الزراعة في مجموعة من البلدان ويجب أن يسأل المجتمع الدولي نفسه عمّا إذا كان من المأمون الاعتماد على أسواق مالية غير مستقرة بدرجة كبيرة لإدارة سلاسل الإمداد بالأغذية والسلع الأساسية. وأشار إلى أن خطة عمل مجموعة العشرين المتعلقة بعدم استقرار أسعار الأغذية والزراعة وأضاف قائلاً إن سري لانكا قد عاجلت بنجاح أزمة الأغذية وأنها في طريقها إلى أن تصبح مكتفية ذاتياً. وقد استثمرت الحكومة مبالغ كبيرة في الصناعة الزراعية، كما أنها تأكدت من أن جميع المزارعين يحصلون على الأسمدة.

٨ - وواصل حديثه قائلاً إنه على الرغم من أن الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون دون فرض قيود على البلدان النامية يعتبر مسألة ضرورية فإنه سيكون من الأفضل مساعدة تلك البلدان في استخدام تكنولوجيات وعمليات صديقة للمناخ بدرجة أكبر. وأضاف قائلاً إن سري لانكا تؤيد تحديد فترة التزام ثانية لبروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيّر المناخ وتحت الوفود على تحقيق ذلك الهدف في مؤتمر دوربان المعني بتغيّر المناخ. وقال إن التنوع البيولوجي في سري لانكا هو تنوع كبير بدرجة

وذلك من أجل مساعدة البلدان على منع الكوارث الطبيعية وعلى مواجهتها.

١٤ - السيد تالبوت (غيانا): قال إنه في وقت يشهد تغييرات عميقة وتفشي أوجه اللايقين توجد فرصة لزيادة التعددية الفعالة؛ كما أنه يمكن للجنة أن تسهم في ذلك باتباع طرائق عمل أكثر كفاءة وفعالية. وعندما يكون للتعاون العالمي أهمية فإن المسائل الأكثر أهمية تواجه إجراءات إنفعالية وطرقاً مسدودة. وعندما تكون الموارد الإنمائية المتاحة شحيحة يكون من الصعب بشكل متزايد تمويل التنمية المستدامة في البلدان النامية، وتظل المفاوضات التجارية متوقفة. وقد عانت الاقتصادات الصغيرة والضعيفة، مثل اقتصاد غيانا، بدرجة كبيرة بصفة خاصة من الأزمات الراهنة، ولهذا فإن قدرة هذه الاقتصادات على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية قد اختلت.

١٥ - وقد تطلبت المجاعة التي حدثت في القرن الأفريقي استجابة عالمية. وعلى الرغم من أن موارد غيانا محدودة فإنها أسهمت بمبلغ قدره ١٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة في عملية الإغاثة التي قامت بها الأمم المتحدة في تلك المنطقة. وكانت المجاعة تمثل أسوأ شكل من أشكال أزمة الأمن الغذائي التي تؤثر في الوقت الحالي على أجزاء كبيرة من العالم، كما أنه على الرغم من تحسّن الإنتاج والإمدادات فإن أسعار المواد الغذائية لا تزال عند مستويات لم تصل إليها من قبل أو أنها قريبة من تلك المستويات والعجز عن اتخاذ تدابير دولية حازمة كان أكثر وضوحاً في الاستجابة الدولية لتغيّر المناخ. وقد اعتمدت غيانا، من جانبها، مساراً إنمائياً يستند إلى انخفاض نسبة الكربون من أجل زيادة النمو وتطوير الاستدامة. ويحتاج النهوض بهدف "الاقتصاد الأخضر" اعتماد فكر جديد واستخدام أدوات جديدة. وأشار إلى أن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي سيعقد قريباً يمثل فرصة لوضع التنمية المستدامة على

وإضافة إلى هذا فإنه ينبغي العمل على إصلاح النظام الدولي لأسعار العملات وذلك من أجل تصحيح أوجه عدم التوازن.

١١ - واستطرد قائلاً إن التوقعات الاقتصادية هي الآن غير مضمونة بدرجة أكبر مما كانت في أي وقت منذ عام ٢٠٠٨؛ وذلك لأن الاقتصادات المتقدمة النمو مقتنعة بوجود أزمات ديون سيادية من شأنها أن توقف النمو وتزيد البطالة والاضطراب الاجتماعي، في حين أن البلدان النامية معرضة لصدمات خارجية من شأنها أن تبطئ من نموها وأن تتسبب في زيادة حدة الأزمات الغذائية. وإضافة إلى هذا فإن الكيفية التي ستمكّن بها البلدان المانحة من الوفاء بتعهداتها لتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول السنة المستهدفة وهي سنة ٢٠١٥ ليست واضحة.

١٢ - وواصل حديثه قائلاً إنه ينبغي أن يكون تحقيق التنمية المستدامة ونقل التكنولوجيات من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية ضمن الأولويات الرئيسية للمجتمع الدولي. ولتحقيق هذه الغاية ينبغي أن تُنفذ بالكامل خطة بالي الاستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات.

١٣ - وقال إن العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي سيعقد قريباً ينبغي أن تركز على الدعائم الثلاث للتنمية المستدامة، وهي التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة، وأن تعطى نفس القدر من الاهتمام. وقد أدى تغيّر المناخ إلى زيادة الآثار السلبية للعواصف الترابية والعواصف الرملية في منطقة الخليج الفارسي، كما أنه تسبب في حدوث أضرار اجتماعية - اقتصادية كبيرة في النصف الغربي من بلده. واحتتم حديثه قائلاً إن هناك حاجة إلى الدعم التقني ونقل التكنولوجيا

الاقتصادي، كما هو واضح في منطقة القرن الأفريقي، ودعت إلى تعزيز تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر كإطار عالمي للسياسة والرصد من أجل معالجة مسائل تدهور التربة والأرض.

١٩ - وفي ختام حديثها دعت البلدان المتقدمة النمو إلى أن تبدي ما يلزم من مرونة وإرادة سياسية للخروج من مأزق جولة الدوحة للمفاوضات التجارية، كما أنها شجعت جميع الشركاء الإنمائيين لبلدها على تعزيز الاستثمار المباشر الأجنبي.

٢٠ - السيد إمبول (جمهورية الكونغو الديمقراطية): قال إن الأمم المتحدة لها دور تنسيقي أساسي بالنسبة لضمان الاستجابات العالمية والدولية للتغيرات التي تواجه العالم في الوقت الراهن. وأضاف قائلاً إنه بالنظر إلى تزايد الضغوط التي تتعرض لها الموارد الطبيعية من أجل تلبية الاحتياجات الاجتماعية - الاقتصادية لتزايد السكان فإن مؤتمر ريو المعني بالتنمية المستدامة يوفر فرصة حسنة التوقيت لتقييم الإجراء الذي ينفذه المجتمع الدولي، وهو إجراء مشترك ولكنه تبايني، لحماية المستقبل. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لإقامة اقتصاد أحضر بغية إيجاد وظائف خضراء والقضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وكذلك إنشاء إطار فعال للتنمية المستدامة ووضع آليات تتسم بالمرونة لإدارة الديون.

٢١ - وواصل حديثه قائلاً إن جمهورية الكونغو الديمقراطية تتخذ من جانبها بالفعل إجراءات حازمة، بالتعاون مع شركائها، للحد من الانبعاثات الناشئة عن إزالة الغابات والحد منها وفقاً لخطة عمل بالي؛ وهي تحت الشركاء الذين لم يقدموا بعد الدعم المالي الذي وعدوا به على أن تفي بتعهداتها وتساهم في وضع البرامج اللازمة للتخفيف والمواءمة. وبدون الدعم الدولي الفعال لن تتمكن بلدان مثل بلده من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ ولذلك فإنه من

جدول الأعمال الإنمائي للسنوات المقبلة. وبالنظر إلى الترابط الموجود على مستوى العالم فإن التعاون من أجل تقليل أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها قد أصبح أكثر أهمية مما كان في أي وقت مضى إذا ما أريد أن تتحقق بالكامل الأهداف الإنمائية للألفية.

١٦ - السيدة جوسو (سيراليون): أعربت عن القلق إزاء ما يبدو أنه نقص في الإرادة السياسية بالنسبة لتنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما يشمل الأهداف الإنمائية للألفية، والمحاولات المنظمة لإعادة التفاوض على تلك الالتزامات، مع ملاحظة أن الأزمات العالمية المتعددة والمتراكمة لا تزال تُحلّ بالجهود الإنمائية. ومن هذه الناحية، أكدت الدور الذي لا يمكن الاستغناء عنه للمساعدة الإنمائية الرسمية في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك القضاء على الفقر، ودعت البلدان إلى أن تفي بما عليها من التزامات لمضاعفة المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها.

١٧ - وواصلت حديثها قائلة إن هناك حاجة كبيرة لتعزيز الجهود التي تهدف إلى تعبئة الدعم التقني الرفيع المستوى والملائم، وإلى تشجيع تطوير ونشر التكنولوجيات الملائمة التي يمكن تحمل تكلفتها والصدقية للبيئة والمستدامة، وكذلك نقل تلك التكنولوجيات إلى البلدان النامية. وأضافت قائلة إنه تماشياً مع برنامج عمل اسطنبول تدعو حكومتها إلى تنفيذ برامج هادفة ويمكن التنبؤ بها وقابلة للاستدامة لبناء القدرات الإنتاجية.

١٨ - واستطردت قائلة إنه على الرغم من أن آثار تغير المناخ واضحة بالفعل في أفريقيا فإن احتمالات تحقيق اتفاق عالمي بشأن خفض الانبعاثات لا يزال غير واضح. ومع ذلك فإنه يجب أن تتوفر للبلدان النامية إمكانية الحصول على وسائل يمكن تحمل تكلفتها للتواءم مع تغير المناخ. وأشارت إلى أن التصحر يشكل تحديات خطيرة بالنسبة للنمو

استمرارها في تحقيق تقدّم ثابت نحو بعض الأهداف المحدّدة، ليست على المسار الذي يحقّق الأهداف بحلول عام ٢٠١٥.

٢٤ - واستطردت قائلة إن الإرادة السياسية هي العنصر الحاسم في تحقيق نتائج محدّدة، ويجب أن يوضّع هذا في الاعتبار في سياق المؤتمر المتعلق بتغيّر المناخ الذي سيُعقد في دوربان. وأشارت إلى أن تغيّر المناخ يهدّد وجود العديد من البلدان الجزرية الصغيرة وذلك لأن ارتفاع مستويات مياه البحر تؤدّي بالتالي إلى تدهور التربة، كما أنه في بلد مثل تيمور - ليشتي، حيث تقل نسبة الأرض القابلة للزراعة عن ١٩ في المائة، يمثل هذا تهديداً خطيراً للإمداد بالمواد الغذائية. وليس من الممكن مكافحة الفقر في هذه البلدان دون أن تُبذل جهود لضمان نوعية الأرض واستدامتها.

٢٥ - وفيما يتعلق بالمؤتمر القادم الذي سيُعقد في ريو، شدّدت على أن دور المرأة في التنمية المستدامة هو دور حاسم لأن تمكين المرأة سوف يؤدّي ليس فقط إلى إنقاذ الملايين من براثن الفقر المدقع بل ستكون له أيضاً آثار كبيرة على النمو الاقتصادي في البلدان النامية. ولهذا فإن الاستثمار في المرأة هو الأسلوب السليم وذلك بالنظر إلى انخفاض مستوى توفر التمويل.

٢٦ - السيد ساهاكوف (أرمينيا): قال إن أرمينيا لا تزال ملتزمة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وذلك على الرغم من تأثرها الشديد بالأزمات العديدة التي تسود العالم. وأضاف قائلاً إن حكومته تواصل تخصيص موارد متزايدة لتحقيق هذا الهدف وذلك من خلال إعادة توجيه الإنفاق العام، وإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص، وإعطاء أولوية لتعزيز الحماية الاجتماعية. وإضافة إلى هذا فإنها تعمل على تشجيع الزراعة والتنمية الريفية والاستدامة البيئية من أجل مساعدة الفئات الأكثر تأثراً بالأزمة المالية.

المهم أن تفي الدول بتعهداتها الدولية وذلك من خلال نقل التكنولوجيات الجديدة والنظيفة، وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية وفتح الأسواق، وفقاً لإعلان الدوحة. ولذلك فإن اعتماد إطار مشاركة جديد للبلدان الأقل نمواً سيكون موضعاً للترحيب، مثلما كان تعهد بلدان مجموعة العشرين بتطوير البلدان النامية، وخاصة في المجالات التي من شأنها تحقيق مستوى النمو الأمثل والمرونة الاقتصادية. وسوف يحقّق هذا النهج الإيجابي مكاسب كبيرة إذا ما استُرشِد فيه أيضاً بالأولويات والاحتياجات الإنمائية المطلوبة على المستوى الوطني.

٢٢ - ودكر أن حكومته تنظّم في الوقت الراهن الانتخابات العامة الثانية المتسمة بالحرية والديمقراطية والشفافية والموثوقية في البلد، بما يشهد بوجود الحكم الرشيد والأداء الاعتيادي لمؤسساتها، وهو ما يرجع بدرجة كبيرة إلى إسهام المجتمع الدولي، وخاصة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار. غير أن دور البعثة بحاجة إلى تعديل في ضوء الحقائق المتغيّرة على أرض الواقع؛ ويجب أن يتعدّد دور البعثة تدريجياً عن حفظ السلام ويركّز بدرجة أكبر على دعم الانتعاش الاقتصادي للبلد.

٢٣ - السيدة بورغيس (تيمور-ليشتي): قالت إن التنمية المستدامة لها أولوية أساسية بالنسبة لجميع البلدان، المتقدمة النمو والنامية على حدٍ سواء، وجميعها تعاني من آثار الأزمات العالمية الجارية. والتحديات هي تحديات حادة بصفة خاصة في أقل البلدان نمواً وذلك بسبب القيود المفروضة على هيكلها وبسبب الضعف الشديد للهيكل. ولمساعدة هذه البلدان في تحقيق التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية توجد حاجة ماسة إلى أن تضمن الدول الأعضاء تنفيذ برنامج عمل اسطنبول بالكامل وفي التوقيتات المحدّدة وبالفعالية المطلوبة. وقالت إن تيمور-ليشتي نفسها، رغم

قوية للمساعدة الإنمائية. ولا تزال الجهود التنمية الدولية أهمية رئيسية، وخاصة بالنسبة لمكافحة الفقر؛ ولا تزال كولومبيا ملتزمة بهذه الجهود وهي تقوم في الوقت الحالي بالإعداد للمساهمة في مؤتمر ريو المعني بالتنمية المستدامة. وينبغي أن تتمثل واحدة من النتائج الرئيسية للمؤتمر في تحديد مجموعة من الأهداف الإنمائية المستدامة التي تستند إلى جدول أعمال القرن ٢١ الذي يعكس الأهداف الإنمائية للألفية ويرتبط بها.

٣٠ - السيد فوماشنه (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قال إن التحديات المتعددة التي تواجه العالم لا تعوق فحسب الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتحقيق أهدافها الإنمائية ولكنها تعود بهذه الجهود إلى الوراء بدرجة أكبر. ولهذا فإن هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات منسقة لمواجهة هذه التحديات على أن تؤخذ في الاعتبار الحقائق الموجودة على أرض الواقع، وكذلك الاحتياجات والأولويات الهامة للبلدان المنفردة بما يتماشى مع التعهدات التي قدمها المجتمع الدولي. وذكر أن التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة بحاجة إلى تعزيز وأنه يجب رفع مستوى النظام المالي العالمي وهيكله نظراً لأن الانتعاش الاقتصادي لا يزال أمراً غير مضمون.

٣١ - واستطرد قائلاً إنه في الوقت نفسه، وفي ظل انعقاد مؤتمر ريو ومؤتمر دوربان المقبلين، ينبغي أن توضع تدابير محدّدة وعملية لمعالجة الآثار السيئة لتغيّر المناخ ولتشجيع التنمية المستدامة. وإضافة إلى هذا فإنه بالنظر إلى الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ولأقل البلدان نمواً فإنه ينبغي أن يقدم المجتمع الدولي دعماً متزايداً للتغيرات الهيكلية اللازمة في تلك البلدان.

٣٢ - وواصل حديثه قائلاً إن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية قطعت، من جانبها، مرحلة في اتجاه مواجهة التحديات الشاقة التي تواجهها وذلك من خلال وضع شبكات للنقل البري وشبكات اتصال إقليمية. وقد أدرجت

٢٧ - واستدرك قائلاً إنه من المهم مع ذلك أن تُجرى إصلاحات شاملة على المستوى الدولي والمستوى الوطني لضمان مشاركة أكثر شمولاً من جانب البلدان النامية في المسائل المتعلقة بالسياسة العالمية. ويجب أن تكون الإصلاحات إصلاحات هيكلية وأن يتمثل الهدف منها في تعزيز العلاقة بين مؤسسات "بريتون وودز" ومنظومة الأمم المتحدة. واختتم حديثه قائلاً إن هناك حاجة إلى تعزيز جميع جوانب التعاون الدولي والإقليمي وذلك بدعم من الشركاء في التنمية، وخاصة من خلال استكشاف مصادر تمويل مبتكرة.

٢٨ - السيد رويز (كولومبيا): قال إن التحديات العالمية التي تواجهها اللجنة في المناخ الاقتصادي الصعب السائد تدعو إلى إيجاد حلول شاملة وتحقيق التضامن الدولي. وتحقيق زيادة مستدامة في النمو الاقتصادي لصالح تخفيف حدة الفقر في جميع أنحاء العالم يتطلب الاستثمار في العلم والتكنولوجيا والابتكار مع التركيز بدرجة بالغة على أهمية تعزيز برامج التعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب وفيما بين بلدان الجنوب. ويجب أيضاً أن تتخذ تدابير لتعزيز التماسك والتنسيق بالنسبة للأنشطة التشغيلية والميدانية للأمم المتحدة وخاصة من خلال وضع الوكالات المختلفة لبرامج مشتركة بما من شأنه أن يحول دون حدوث ازدواجية. واتباع هذا النهج من شأنه أن يتيح وضع استراتيجيات واسعة النطاق وإيجاد حلول أكثر استدامة ورفع مستوى فعالية تدفّقات المساعدة الإنسانية إلى البلدان التي تحتاج إليها.

٢٩ - وواصل حديثه قائلاً إن كولومبيا قد استخلصت دروساً قيّمة من الجهود التي تبذلها لتحقيق الديمقراطية والرخاء والتنمية المستدامة وترغب في أن تشترك معها البلدان الأخرى ومنظومة الأمم المتحدة في الاستفادة من هذه الدروس. وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب سوف يجعل هذا أمراً ممكناً مع العمل في الوقت نفسه على إعطاء دفعة

خلال الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الشباب الذي عُقد مؤخراً؛ وينبغي أن تستجيب اللجنة إلى الدعوة التي وجهتها الجهات المشاركة لإعداد استراتيجية دولية لمعالجة هذه المسألة.

٣٥ - واستطرد قائلاً إن المسائل المتعلقة بالتصحُّر وتدهور التربة والجفاف تثير أيضاً قلقاً بالغاً. فأزمة الغذاء التي تعاني منها منطقة القرن الأفريقي هي أولاً وقبل كل شيء أزمة أخلاقية لا يصح أن تحدث في عالم يتسم بوجود انقسام بين المجتمعات الغنية حيث يكون من الممكن أن تكون الوفرة مصدراً للعلاج وأن تتعرض البلدان الفقيرة لمخاطر مزمعة. وينبغي أن يتخذ المجتمع الدولي إجراءات عاجلة لإزالة هذا التناقض وذلك من خلال دعم أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والانتهاء على وجه السرعة من مفاوضات جولة الدوحة. وينبغي أيضاً أن يتخذ المجتمع الدولي خطوات لإنهاء الحظر الاقتصادي المفروض على الشعوب العربية التي تعيش تحت الاحتلال الأجنبي وذلك بحث قوة الاحتلال على وقف استغلالها غير القانوني للموارد الطبيعية لتلك الشعوب.

٣٦ - ومع حلول الموعد المحدد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بعد أقل من أربع سنوات أصبح النجاح قيد التحقيق بالنسبة لعدد من الجبهات من بينها خفض معدل الفقر العالمي إلى أقل من ١٥ في المائة، وحصول نسبة تزيد عن ٩٠ في المائة من سكان العالم على مياه الشرب. غير أنه لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله، وخاصة بالنسبة للصحة الإنجابية ووفيات الأطفال. ولتحقيق ذلك فإن وفده يناشد البلدان المانحة أن تفي بتعهداتها بأن تُخصَّص نسبة ٠,٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي للبلدان النامية.

٣٧ - السيد توريه (غينيا): قال إن حكومة بلده الجديدة قد أصبحت في وضع اجتماعي - اقتصادي كارثي يتسم بالحوكمة السيئة وبشيوع الفساد في جميع الجبهات؛ كما زاد

جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أهداف برنامج عمل آلماني وبرنامج عمل اسطنبول في خططها الخمسية السابعة الخاصة بها وذلك بغية تحويل البلد إلى أمة صناعية وحديثة والخروج في نهاية المطاف من وضعها كأحد البلدان الأقل نمواً بحلول عام ٢٠٢٠. ولا يمكن لهذا أن يتحقق إلا من خلال الدعم المعزَّز الذي يقدمه المجتمع الدولي لجهودها الإنمائية الوطنية.

٣٣ - السيد الأكحل (تونس): قال إن شعب تونس قد هبَّ في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، بدافع من روح الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، لإنهاء عقود من الدكتاتورية والظلم. ومع إجراء أول انتخابات نزيهة وشفافة وحرّة في تاريخ البلد لاختيار مجلس تأسيسي بعد أقل من شهر فإن نجاح الديمقراطية يتطلب، أولاً وقبل كل شيء استثماراً مباشراً أجنبياً، وتحسين إمكانية الوصول إلى أسواق التصدير، وزيادة الحراك بالنسبة للخبرة المحلية، والتعجيل بتنفيذ تعهّدت التعاون القائمة بما يشمل التعهّدت التي قُدِّمت وفقاً لبرنامج "شراكة دوفيل". وذكر أن وفده يحث، بصفة خاصة، المجتمع الدولي على أن يدعم الاستراتيجية الوطنية المعروفة باسم "خطة الياسمين الاقتصادية والاجتماعية"، كما يحثه على تقديم المساعدة في إعادة الأصول التي سُرقت من جانب النظام السابق إلى الوطن. وسوف يكون لنجاح الجهود التي تبذلها تونس تداعيات إيجابية في جميع أنحاء شمال أفريقيا والشرق الأوسط ومنطقة البحر الأبيض المتوسط.

٣٤ - واستطرد قائلاً إنه على الرغم من الإمكانيات الهائلة للبلد في المرحلة الانتقالية فإن البطالة المزمدة تهدد تحقيق تقدُّم وخاصة بين الخريجين الجدد. ومن بين قوة عمل تضم ٣,٩ مليون شخص يعاني ٧٠٠ ٠٠٠ شخص من البطالة، وبينهم ١٨٠ ٠٠٠ شخص من الحاصلين على درجات علمية. وبطالة الشباب، التي تمثل تهديداً رئيسياً للأمن والاستقرار العالميين كانت واحدة من المسائل التي حظيت باهتمام خاص

٤١ - السيد الخنتولي (المراقب عن فلسطين): قال إن التحديات التي تواجه ركائز التنمية المستدامة ما زالت قائمة بل وتتعاظم في بعض الحالات. وأضاف قائلاً إن غالبية الدول النامية لا تزال تواجه مشاكل جسيمة كمستويات البطالة المرتفعة والفقر وانعدام الأمن الغذائي والآثار السلبية لتغير المناخ، وعبء الديون الخارجية وانعدام المساعدة المالية. وأشار إلى أن هذا الواقع يتطلب من جميع الدول، وبالأخص الدول المتقدمة النمو، أن تتعامل مع هذه التحديات على نحو متكامل ومنسق ومتوازن.

٤٢ - واستطرد قائلاً إنه قد آن الأوان لأن يتحمل المجتمع الدولي مسؤولياته بأن يولي الاهتمام اللازم لمعالجة الوضع الأليم للشعب الفلسطيني. وانطلاقاً من المسؤولية المشتركة بالنسبة لحماية الحق في التنمية لكافة الشعوب يتعين على الدول الأعضاء أن تعمل على مجابهة السياسات والممارسات غير القانونية التي تفرضها إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، على الشعب الفلسطيني ووقف تلك السياسات والممارسات. وتشمل هذه السياسات والممارسات الإسرائيلية مصادرة الأراضي والموارد الطبيعية والممتلكات الخاصة، وهدم المنازل والمنشآت الاقتصادية، وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية والحصار غير القانوني المفروض على قطاع غزة. وهذه السياسات والممارسات تُعد انتهاكاً للقانون الإنساني الدولي ولعدد من قرارات الأمم المتحدة، كما أنها تقوّض إمكانيات تحقيق السلامة والتنمية المستدامة للأرض الفلسطينية.

٤٣ - وأشار إلى أنه في الاجتماع الذي عقدته مؤخراً لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الفلسطينيين أكّدت التقارير المقدمة من الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي أن الاحتلال الإسرائيلي هو العائق الأساسي الذي يعترض تنمية فلسطين، وقال إنه يجب أن تتخذ الدول الأعضاء جميع التدابير اللازمة، بما يشمل

الأمر سوءاً وجود عبء مديونية لا يمكن تحمّله وحدوث انخفاض شديد في المساعدة الإنمائية الرسمية بسبب قطع العلاقات مع مؤسسات مالية دولية. وأشار إلى أنه لذلك فإن الحكومة الجديدة تسعى من أجل وضع إطار سياسي ومؤسسي من أجل غينيا الجديدة.

٣٨ - واستطرد قائلاً إنه من بين الجهود التي يجري بذلها لتحسين الظروف المعيشية للسكان يولي اهتمام خاص بالزراعة وذلك بغية تحقيق الاكتفاء الذاتي. ويجري إعادة تنظيم قطاع التعدين كركيزة للنمو الاقتصادي للبلد من خلال اتباع نهج جديد للتعدين يأخذ في الاعتبار مصالح غينيا ومصالح شركائها. ويجري أيضاً وضع تدابير لتحديث النظام القضائي وإعادة هيكلته من أجل تعزيز وحماية حقوق المواطنين وحرياتهم وتشجيع الاستثمارات.

٣٩ - ودّكر أن الأهداف الرئيسية لعمليات الإصلاح الجارية تتمثل في وقف التضخم ومنع استنزاف الأموال العامة، وتفادي اللجوء إلى ضخّ الأموال في النظام المالي، ومحاربة الفساد والهروب من العقاب. وهناك محادثات جارية مع مؤسسات "بريتون وودز" بهدف إلغاء ديون غينيا، وبالتالي إتاحة موارد مالية كبيرة من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ومجالات الرعاية الصحية والتعليم وحماية البيئة هي من بين المجالات التي لها أولوية لدى الحكومة، كما يجري إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الفئات الأكثر ضعفاً، وخاصة النساء والشباب.

٤٠ - غير أن هذه الجهود لا يمكن أن تحقّق نتائج طيّبة دون دعم مستمر وفعال من جانب المجتمع الدولي. واحتتم حديثه قائلاً إنه لذلك فإن وفده يدعو مجتمع المانحين إلى تقديم المساعدة المالية إلى غينيا في المرحلة الحاسمة الحالية من تاريخها.

٤٦ - واستطردت قائلة إنه من الملائم أن يكون شعار "يوم الغذاء العالمي لعام ٢٠١١" هو "أسعار المواد الغذائية- من الأزمة إلى الاستقرار" وذلك بالنظر إلى أنه سيكون فرصة لإعادة التأكيد على الرسالة التي مفادها أن الاستثمار في الزراعة من أجل توفير الأمن الغذائي سوف يسهم بدرجة كبيرة في تحقيق الرفاه في كل مكان، وخاصة بالنسبة للفقراء. وقالت في ختام حديثها إن منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) تقف على أهبة الاستعداد للعمل مع الدول الأعضاء من أجل إعلان عام ٢٠١٤ "السنة الدولية للزراعة الأسرية" وإعلان عام ٢٠١٣ "السنة الدولية لنبات الكينو".

٤٧ - السيدة ستيوارت (منظمة العمل الدولية): قالت إن زيادة إعادة توجيه أهداف سياسة الاقتصاد الدقيق لصالح العمالة والتنمية الاجتماعية هي أمر مشجّع بالنظر إلى أن عدد العاطلين في جميع أنحاء العالم يبلغ ٢٠٠ مليون شخص وأن نسبة ٣٩ في المائة من العاملين الذين يعيشون مع أسرهم يعيشون تحت خط الفقر ونسبة ٨٠ في المائة من الأشخاص لا يحصلون على الضمان الاجتماعي. وأضافت قائلة إن الأزمة المالية والاقتصادية قد أبرزت أهمية سدّ ثغرة الضمان الاجتماعي كي تتمكن البلدان من التماسي على نحو أفضل مع البعد الإنساني للفوضى المستمرة. وقالت إن فرع الحماية الاجتماعية التابع لمنظمة العمل الدولية يعمل من هذه الناحية ليس فقط كأداة لتحقيق النمو العادل بل أيضاً كوسيلة لتمكين الناس من الحصول على فرص في السوق والمساعدة في تحقيق الاستقرار بالنسبة للطلب الجماعي. ودعت المجتمع إلى أن يولي الاهتمام الواجب في مناقشاته لهذه المسائل المترابطة.

٤٨ - وواصلت حديثها قائلة إن هناك حاجة إلى إيجاد أوجه تعاضد بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على مستوى من شأنه أن يؤدي إلى إحداث أثر عملي.

اتخاذ إجراءات قانونية حسبما يكون مطلوباً، لوقف الدعم الاقتصادي للاحتلال ولإرغام إسرائيل على أن تحترم ما عليها من التزامات وفقاً للقانون الدولي. وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، وكجزء من ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير، قدّمت فلسطين طلبها للانضمام كعضو في الأمم المتحدة وتعهّدت بأن تفي بما عليها من التزامات وفقاً للميثاق.

٤٤ - السيدة برينين-هايلوك (منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، مكتب الاتصال مع الأمم المتحدة): قالت إنه مع زيادة النقص في المواد الغذائية عمّا كان عليه قبل حدوث الأزمة الاقتصادية أصبح تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أمراً أكثر صعوبة. وأضافت قائلة إن الوضع يثير القلق بصفة خاصة في البلدان النامية التي يحدث فيها الجزء الأكبر من الزيادة في عدد السكان. وهناك حاجة إلى اتخاذ إجراء عاجل لمعالجة الأسباب الهيكلية لانعدام الأمن الغذائي ولسوء التغذية اللذين يرتبطان ارتباطاً مباشراً بانخفاض الاستثمار الزراعي وبانعدام الأمن بالنسبة لحيازة الأرض والحصول على الموارد الطبيعية، وكذلك بعدم كفاية الاهتمام بتعرّض المرأة لسوء التغذية. وأشارت إلى أن النساء تقمّن بدور هام في القطاع الزراعي ولهن أهمية كبيرة بالنسبة للقضاء على الجوع والفقر.

٤٥ - وقالت إن تأثير تغيّر المناخ على الإنتاج الزراعي سوف يزيد من مخاطر انعدام الأمن الغذائي، وأضافت قائلة إنه يجب أن تتحقّق الأهداف الإنتاجية مع المحافظة على قاعدة الموارد الطبيعية. وإضافة إلى هذا فإن عدم استقرار أسعار المواد الغذائية قد أدّى إلى تفاقم مشكلة انعدام الأمن الغذائي بالنسبة للفئات السكانية الضعيفة ومن الممكن أن يسهم، كما حدث خلال أزمة الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، في حدوث اضطرابات مدنية وعدم استقرار سياسي.

اللازمة لمساعدة المزارعين وضمان سلامة الطيران والنقل البحري. وفي الوقت الحالي يبلغ عدد البلدان النامية التي تفتقر إلى معلومات عن المناخ حوالي ٧٠ بلداً، وهناك قلق من أن احتمال إضفاء الطابع التجاري على خدمات المعلومات المناخية قد يؤثر على إمكانية حصول البلدان الأكثر فقراً على بيانات هامة تتعلق بالأحوال الجوية.

٥٢ - والتزاماً من المنظمة العالمية للأحوال الجوية بضمن حصول الجميع على المعلومات المتعلقة بالمناخ في الوقت المناسب فإن المنظمة تشترك مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى في إنشاء إطار عالمي للخدمات المتعلقة بالمناخ. وبالنظر إلى أن البلدان تواجه تحديات متزايدة تتعلق بالمواءمة بسبب تغير المناخ فإن هناك حاجة إلى نشر المعلومات المتعلقة بالمناخ على نطاق أوسع بين المزارعين ومخططي المدن والقائمين بتطوير الصناعة مع التأكيد بدرجة أكبر على تقديم الدعم الملزم إلى الفئات الأكثر ضعفاً بما يحقق صالح الجميع.

٥٣ - السيدة أوسترهوف (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر): قالت إن موجة الجفاف الحالية في منطقة القرن الأفريقي تُبرز الحاجة إلى معالجة المسائل الطويلة الأجل والمزمنة في المنطقة في وقت واحد. وأضافت قائلة إنه في حين أن الأزمة الموجودة في تلك المنطقة هي نتيجة لتفاعل معقد بين العديد من العوامل فإن أوجه الضعف القائمة سوف تتفاقم بشكل متزايد بسبب تغير المناخ. ولذلك فإنه من الضروري أن يفي المجتمع الدولي بما عليه من التزام بأن يشجّع على نحو فعال اتخاذ تدابير وفقاً لإطار كانكون للمواءمة.

٥٤ - وإضافة إلى هذا فإنه للحد من الجوع الذي يواجهه العالم بحلول عام ٢٠١٥ يجب تعزيز الإنتاج الغذائي المستدام والحامي من تغير المناخ وزيادة إمكانية حصول الفئات الأكثر ضعفاً على الغذاء الكافي. وقد أقر تقرير الكوارث الطبيعية

وذكرت أن مؤتمر ريو المعني بالتنمية المستدامة سوف يتيح فرصة ليس فقط لاستعراض التقدم المحرز بل أيضاً لدمج المكاسب الإنمائية، بما يشمل إيجاد وظائف جديدة. ولا تزال الاتفاقية العالمية لتوفير فرص العمل التابعة لمنظمة العمل الدولية تزود البلدان بمجموعة واقعية من تدابير السياسة التي يمكن التواءم معها من أجل معالجة عوائق التوظيف، وحقق الكثير من هذه البلدان نجاحاً في تطبيق هذه التدابير. ونتيجة لهذا، وكذلك من خلال التعاون العالمي، زاد النمو الذي يعتمد على التوظيف في السنتين الأخيرتين، غير أنه يجب مضاعفة هذه الجهود مع مواصلة دعمها على المستوى الوطني.

٤٩ - السيد باتجارغال (المنظمة العالمية للأرصاد الجوية): قال إنه في حين اعتُبر الكثيرون في مؤتمر الأمم المتحدة الأول المعني بالبيئة والتنمية أنه يوجد تضارب بين الركائز البيئية والاقتصادية للتنمية المستدامة فإن واضعي السياسات يعتبرون الآن أن الركائز البيئية والركائز الاقتصادية مسائل يكمل بعضها بعضاً في سياق تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث والمسائل المتعلقة بموارد المياه.

٥٠ - وواصل حديثه قائلاً إن المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، باعتبارها وكالة متخصصة تعالج المسائل المتعلقة بالطقس والمناخ والمياه، تنسق عدداً من البرامج التي تعالج أوجه القلق العالمية. وأشار إلى أن برنامج الرصد الجوي العالمي، الذي يُعتبر العنصر الأساسي لجميع برامج المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، يتولى تنسيق مراقبة الأحوال الجوية العالمية ونظم نشر البيانات وفقاً لمبدأ حرية تبادل المعلومات دون قيود.

٥١ - واستطرد قائلاً إن أعمال المنظمة العالمية للأرصاد الجوية لها أهمية حيوية لأن بلداناً نامية عديدة تفتقر إلى الموارد اللازمة لإيجاد المعلومات المتعلقة بالأحوال الجوية

الذي وضعه الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر لعام ٢٠١١ بأن المسائل المتعلقة بالأمن الغذائي والجوع وسوء التغذية على المستوى العالمي تحتل مركز الصدارة بالنسبة لجميع أوجه القلق التي تسود حالياً في المجتمع الدولي.

٥٥ - وواصلت حديثها قائلة إن النظم والمؤسسات الوطنية بحاجة إلى أن يكون لها دور مركزي في تخطيط وتنفيذ الأنشطة الإنمائية. وإذا قُدِّمت المساعدة في الوقت المناسب وبالتنسيق اللازم ووجهت نحو إيجاد حلول مستدامة فإن عدد الأشخاص الذين سيعانون سوف يقل. وانخفاض احتمالات التعرّض للمعاناة وزيادة القدرة داخل البلدان هما عنصران أساسيان لتحقيق التنمية المستدامة. وإضافة إلى هذا فإنه من خلال المساعدة في الحدّ من أوجه الضعف الاجتماعي - الاقتصادي يمكن لأنشطة الحدّ من الكوارث والتأهب لها أن تُسهم إسهاماً أساسياً في تحقيق التنمية.

٥٦ - واختتمت حديثها بمناشدة الجهات الشريكة في التنمية أن تستفيد من الفرصة التي يتيحها الحفل الرابع الرفيع المستوى المعني بفعالية المعونة الذي سيعقد في بوتان لاستعراض التقدّم المحرّز في وضع استراتيجيات إنمائية تطلّعية والعمل على تحقيق الالتزامات الدولية من خلال بناء قدرات محلية ومعالجة أوجه اللامساواة والتمييز بطريقة منهجية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

رفعت الجلسة في الساعة ١٧/١٥.